الدعوة إلى تيسير النحو

محمد أمين بن بريكة

SIMPLIFIER LA GRAMMAIRE ARABE

Mohammed Amin Benbrika

إشراف الدكتورة بصالح خديجة

مخبر الخطاب التواصلي الجزائري الحديث

المركز الجامعي بلحاج بوشعيب - عين تموشنت (الجزائر)

aminebenisaf@hotmail.fr

الملخص:

جمع ابن مضاء بين علوم متنوعة، كان ذاكرا لم سائل الفقه عارفا بأصوله، حافظا للغات، بصيرا بالنحو، مجتهدا في أحكام العربية، ومما عرف به أيضا هو ثورته على النحو ودعوته وطموحه إلى إقامة نحو جديد وفق تصوراته ومذهبه المتبع، وقد اتضح ذلك جليا في مؤلفاته أهمها وأبرزها هو كتابه الرد على النحاة. ومن بين أهم الأسس التي قامت عليها ثورته في مؤلّفه هي إلغاء نظرية العامل واعتراضه على العوامل المحذوفة، ثم دعوته إلى إلغاء القياس ، ومطالبته بإلغاء كل ما لا يفيد نطقا، وأيضا دعوته بضرورة إلغاء التمارين غير العملية. وبالرغم من كلّ إسهاماته وصفت ثورته بالعقم لدى القدماء، لكنها لاقت اهتماما كبيرا من المحدثين.

الكلمات المفتاحية: النحو، لغة، قواعد، تيسير، تجديد

Résumé:

Ibn Modaa a combiné différentes sciences, tout en citant les questions au " Fiqh" en se référant à ses origines, entretenant les langues, respectant la grammaire, avec diligence sur les dispositions de la langue Arabe. Ce qui l'a caractérisé c'est sa révolution sur la grammaire comme son appel et ambition vers une nouvelle grammaire selon ses perceptions et sa doctrine suivie, ce qui est évident dans ses oeuvres tel que la plus important : "réponse aux grammairiens".

L'un des plus importants principes de sa révolution c'est l'annulation de la théorie du facteur et son opposition aux facteurs supprimés et puis appeler à annuler la masure ainsi que tout ce qui est inutile, et en dépit de toutes ses contributions, sa révolution a été décrite de l'infertilité au sein des anciens, mais a reçu une grande attention chez les modernes.

Mots clés: grammaire, Langue, règles, simplifier, renouvellement.

تمهيد:

إن العلماء والدارسين أجمعوا على أن حفظ اللغة العربية، وحماية القرآن الكريم والحديث الشريف، من الخطأ واللحن(1)، هما السببان الرئيسان اللذان دفعا أبا الأسود الدؤلي لوضع قواعد النحو والتي يعرف بها الفاعل من المفعول، والرفع من النصب، فكانت قواعد أبي الأسود بسيطة، و بعيدة عن التعقيد، والفلسفة. ثم توالت بعد أبي الأسود المؤلفات النحوية، منها المختصر، ومنها المطول الذي أخذ شكل الموسوعات، بما حوته من صنوف العلل والمعلول، والتفسير والخلاف. وعندما وصل هذا العلم إلى بلاد الأندلس، شعر علماؤها أن هذا العلم لا يصلح عندهم، لما فيه من صعوبة وتعقيد، فشمّر بعض علماء النحو هناك عن سواعد الجد والاجتهاد ودعوا إلى تيسير علم النحو، وتبسيط قواعده، ومع ذلك لم تلق جهودهم من الاهتمام والعناية ما يوازيها.

وعليه، ما المقصود بالدعوة إلى تيسير النحو؟ وكيف ظهرت هذه الدعوة؟ ومن هم أهّم المؤثّرين فيها؟ وماهي أهّم نظريات التيسير لدى ابن مضاء؟

ولقد اشتمل بحثنا هذا (الدعوة إلى تيسير النحو) على مبحثين رئيسين هما :

أولا: الإطار النظري لهذه الدعوة، وتناولنا فيه نشأتها وأهم روّادها بالإضافة إلى أسباب فشلها.

ثانيا: الإطار التطبيقي لهذه الدعوة، وتناولنا فيه التيسير النحوي لدى ابن مضاء القرطبي.

المبحث الأول:الدعوة إلى تيسير النحو

المطلب الأول: نشأة هذه الدعوة

هذه الدعوة قريبة من الدعوة إلى العامية، وقد عرفت عدت تسميات منها: تيسير النحو، إصلاح العربية، إحياء النحو، تبسيط قواعد النحو والصرف.

أمّا سبب ظهور هذه الدعوة هو: عندما تبين لدعاة العامية، وأعداء العربية أن الهجوم المباشر على العربية يثير الناس، ولا يجد له رواجاً، فعمد أولئك إلى طريق أخرى غير مباشرة، ومنها هذه الدعوة. ومن هؤلاء المنادين بتلك الدعاوى من كانت مقاصده حسنة؛ حيث يرى أن التيسير قد يعين على فهم النحو والصرف وغيرهما من علوم اللغة كالبلاغة. ولكن هناك من كانت لهم أغراض أخرى، ألا وهي مهاجمة العربية عن هذه الطريق غير المباشرة.

وأوّل من نادى بهذه الدعوة هو ابن مضّاء القرطبي(2) (ت 592هـ) وذلك عندما ألف كتابه المشهور (الرد على النحاة)، وهو كتاب صغير جداً، وخلاصته أنه دعا إلى إلغاء بعض القواعد والقضايا النحوية، وأودعه جملة من آرائه المناهضة لنحاة العربية، وبخاصة نحاة البصرة، محاولاً ان يرد بعض

أصول النحو، وتخليصه من العلل، وكثرة الفروع والتأويل، مقتفياً أثر أمير الظاهرية (يعقوب بن يوسف) فأخذ يطبق ظاهريته على النحو.(3)

ومن أول هذه القضايا قضية العامل، أي العامل المعنوي أو اللفظي؛ فطالب ابن مضاء بعدم الاهتمام بالعامل، وحمل عليه، وطالب النحاة أن يتخلصوا منه، ويلغوه، ونفى العلل والقياس في النحو كما رفضها في الفقه. فهو يرى أن نظرية العامل هي التي عقَّدت النحو بما أوجدت فيه من إفراط في التقديرات التي لا فائدة من ورائها.

أما العلل فقد قبل بعضها، ورفض بعضها الآخر، وهي عنده نوعان؛ الأول: أطلق عليه (العلل الأُول) والثاني: أطلق عليه (العلل الثواني والثوالث). فالعلل الأُول: هي التي ترشدنا إلى معرفة كلام العرب بالنظر لا بالذهن بمعنى أنها هي القوانين المستنبطة من كلام العرب، والأنظمة التي بها يصح نطقُ الكلام. وأما العلل الثواني: فهي المستغنى عنها، والتي يجب أن تسقط في نظره.

وبهذا يكون ابن مضاء أول من نادى بتيسير النحو، لكن مقاصده لم تكن كمقاصد الذين يطعنون في اللغة، ويريدون إقصاءها.

كما يثير المنادون بتيسير النحو دعاوى عديدة، منها ما هو مقبول، ومنها مردود، ومنهم من دعاه إلى ذلك حسن النية، ومنهم من قاده إلى ذلك فسادُ الطوية.

وفيما يلي نبذة موجزة لتلك الدعاوى :

1ـ الدعوة إلى تغيير الأساليب والكتب: بحيث تؤلف كتب جديدة ملائمة، وتنتقى الأمثلة والموضوعات، وتستخرج القاعدة من الأمثلة.

2ـ الاستغناء عن التقدير والتأويل: وهذا ما يسمى بالنحو الوصفي، أي وصف الظاهرة الموجودة، مثل يضرب، ويسعى، الأول مرفوع بضمة ظاهرة، والثاني مرفوع بضمة مقدرة.

وهؤلاء الذين ينادون بالتيسير يقولون: إن تقدير الحركات لا بد أن يكون للمراحل المتقدمة، أما المراحل المتوسطة ـ مثلاً ـ فلا يقال لهم ذلك؛ لأن ذهن الطالب قاصر عن معرفة التقدير.

3ـ الدعوة إلى حذف أبواب الاشتغال والتنازع: فيرون أنه لا بد من حذفها في جميع المراحل ما عدا الكليات.

4ـ أن يكون لكل حركة لقب واحد في الإعراب، وفي البناء، وأن يكتفى بألقاب البناء.

5ـ إلغاء الضمير المستتر جوازاً أو وجوباً: فمثل قول: (زيد قام) الفعل هو المحمول، ولا ضمير فيه، وليس بجملة كما يعده النحاة، وهو كمثل (قام زيد).

هذه بعض المطالب التي ينادى بها، وقد بسطت في الكتب التي تناولت ذلك، وتناولها بعض

العلماء بالرد والنقض.

المطلب الثاني: تأثير المذهب الظاهري فيها

ظل المذهب المالكي منفردا في في الأندلس والمغرب دون منازع، حتى جاء القرن الخامس الهجري وفيه كان ابن حزم الظاهري(ت 456هـ) وقد نشأ شافعيا، ثم انتقل إلى مذهب الظاهرية، فأرسى دعائم مذهب الظاهر ووطّد أركانه وتعرض في سبيله للأذى والنفي، ويعد المؤسس الحقيقي لمذهب الظاهرية بدفاعه عنه وكثرة مؤلفاته فيه، حتى نسب إليه وأصبح معروفا لدى العلماء بـ"ابن حزم الظاهري".

كما كان لوجود ابن حزم وقوة دفاعه عن المذهب الظاهري دعوة إلى فهم النصوص بطريقة جديدة، وهزأ للمقلدين الذين طال عليهم الأمد في اتباع غيرهم، ليفهموا ويستعملوا عقولهم بدلا من التقليد والتبعية. فأدرك فقهاء المالكية خطر تلك الدعوة على سلطانهم القائم على تقليد الأولين، فحاربوا ابن حزم في شخصه ومذهبه.

فالفرق بين المذهبين (المالكي والظاهري) أن الأوّل يتناول النص تناولا سطحيا، دون إعمال للرأي أو إجهاد للفكر أما الثاني يتناوله تناولا عميقا، فالأوّل يقلّد أئمة المذهب ويتابعهم فيما قالوه، والثاني يدعوا إلى الإجتهاد في النص دون تقليد لآحد، الأوّل فيه دعوة إلى التوقف والتبعية. والثاني فيه دعوة إلى الإنطلاق والحرية.

كما يَقصدُ الظاهرية بمصطلح "الرأي" ما يعرف من مبادئ القياس والتعليل والتأويل، وهي مبادئ كان لهم موقف خاص منها، وطريقة في فهمها والتعامل معها، إذ أن مذهبهم يدعوا إلى الاحتكام من الظاهر من الكتاب والسنة، وترك التأويل أو القول بالرأي في أي مسألة أو نص.

ولفظ الظاهر لا يعني أن أصحاب هذا المذهب سطحيون يأخذون الأمور من جانبها السهل ويقفون عند الظاهر دون تعمق واجتهاد، بل معناها أنهم يجتهدون في النظر إلى النص ما وسعهم الإجتهاد، على أن لا يتجاوز ذلك ألفاظ النص إلى ما ورائها من التأويل والتعليل وإعمال الراي. (4)

ولذلك كانت دعواهم صريحة في رفض تلكُم المبادئ العقلية التي كانت نتاج المنطق الذي غشي التفكير وسيطر على طرائق الفقهاء في إثبات أصول الأحكام، فكانت مواقفهم من القياي والعلة والتأويل في الفقه لا تقبل الجدل.

فأمّا القياس: فأهل الظاهر يرفضونه لأن فيه نقلا للأحكام دون أن ينص عليها نص فقالوا لا يجوز الحكم البتة في شيئ إلا بنص كلام الله أو نبيّه وإجماع من جميع علماء الأمة دون استثناء، وقد أقاموا حججهم على ما رووه من الأحاديث أو ماتعلموه من طرق الجدل.

وأمّا التعليل: فهم ينظرون إلى العلة من جهتين: جهة العلة أو الغاية، وجهة السبب، وقد خلط - في رأيهم – القائلون بهذا بين المصطلحين، فالعلة هي اسم لكل صفة توجب أمرا ما إيجابا ضروريا والعلة لا تفارق المعلول ككون النار علة الإحراق، وأما السبب هو كل أمر فعل المختار فعلا من أجله لو شاء لم يفعله، كالغضب يؤدي إلى الانتصار، ولا يوجب السبب المسبب ضرورة. وعلى هذا فالتعليل بالمعنى الأول مرفوض عندهم، فليست أحكام الشريعة بمثل هذا الالتزام، أما بالمعنى الثاني أي السبب فهم يقبلون القول بشرط موافقتها للنصوص.

وأما التأويل: فهو أكثر ما بدا فيه الاختلاف بين أهل الظاهر، والقائلين به، هو في حقيقته الصرف عن الظاهر إلى معان دقيقة خفيّة يضعها العارفون، وقد اتضح هذا المعنى في الاختلاف في فهم قوله تعالى الذي يُشيرإلى مسألة الإختلاف في التأويل: " هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ "(5). فأما أهل التأويل فيقولون إن في القرآن محكما ومتشابها، والمتشابه محتاج إلى التأويل، وأما أهل الظاهر إن القرآن ينهى عن المتشابه والحديث فيه بتأويل.

وهكذا اختلف الفريقان من فقهاء الظاهرية وأهل المذاهب في الاحتكام إلى هذه المبادئ العقلية والتعامل معها، فكان جوهر الخلاف بين الفريقين في هذه المسألة قد جرّ ابن مضاء القرطبي إلى القول في النحو بنا اعتنقه من مذهب أهل الظاهر في هذه الأصول.

المطلب الثالث: تأثّر ابن مضاء بالظاهرية

لقد كان بين النحو والفقه نسب وآصرة متينة، ولذلك وجدنا ظلال ثورة فقهاء الظاهرية كابن حزم وأولي الأمر من الموحدين من بعده – إذ حملوا على الفقه المالكي في بلاد المغرب ورموا به غرضا بعيدا، فأحرقوا كتبه الظاهرية ونكلوا بحملته- وجدنا إذا لثورتهم صدى عند قاضيهم الأول، ابن مضاء القرطبي، الذي تولى باسمهم قضاء الجماعة. وأراد ابن مضاء أن يصانع ولاة أموره في حملتهم، فعقد اللواء لحملة أخرى ليست في الفقه ولكن في النحو، إذ بدا له ان النحو الذي أثر عن المشارقة، قد شرق بألوان القياس والتعليل والتأويل، وهي مبادئ كان مبادئ الظاهرية يناقضها ويقوم على إبطالها، واجتهد ابن مضاء من خلال آرائه النحوية في كتابه "الرد على النحاة" في بيان فساد مذهب النحاة بمغالاتهم في النظر والاحتكام إلى الرأي والتأويل، فقد قال: "وإني رأيت النحويين – رحمة الله عليهم- قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن وصيانته من التغيير، إلا أنهم التزموا مالا يلزمهم،

وتجاوزوا منها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعرت مسالكها ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الأقناع حججها"(6).

فمن هو ابن مضاء؟

لعه ليس من اليسير على المرء أن يجازف في اختيار أن يناقض ما ألفه الناس، ويخرج على ماعهدوه، ويرتضي غير ما ارتضوا، فإنه بذلك يورث لنفسه السخرية والخصومة، ويقعد نفسه مقعد المتفرد الوحيد، وهكذا كان الإمام: ابن مضاء أبو جعفر أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعد بن حريث بن عاصم، بن مضاء اللخمي، المعروف بابن مضاء القرطبي،(7) - كان مولده بقرطبة سنة 513هـ وكانت وفاته بإشبيلية سنة 592هـ - هذا هو الاسم الحقيقي لشخصية عربية مسلمة أندلسية، ثارت على تقاليد الآباء و الأجداد، فكانت تلك الشخصية ممن درسوا كتاب سيبويه على ابن الرماك (541هـ) في بلاد الأندلس ثم رحل إلى المغرب ليعين قاضيا في مراكش في فترة النشوة والقوة لدولة الموحدين، فكان فقيها ظاهريا تابعا لأستاذه وإمامه ابن حزم الأندلسي، وهذا الفقه والتفقه لم يكونا إلا سببا من أسباب توجه ابن مضاء نحو النحو وعلوم اللغة العربية. وكان تأثير الفقه الظاهري واضحا عليه، لذلك فقد ثار على نحاة المشرق في فقههم ونحوهم ودعاهم إلى منهج جديد في الفقه والنحو، ولكن ثورته على النحو كانت أعنف وأكثر وضوحا خصوصا إذا عرفنا أن كتاب "الرد على النحاة" هو الكتاب الذي وصل إلينا كاملا(8) بعد أن حققه ونشره الباحث شوقي ضيف(9) الذي يرى أن عصر الرد على النحاة كان عصر الثورة على المشرق وأوضاعه في الفقه وفروعه. حيث كانت دولة الموحدين التي كان ابن مضاء قاضي قضاتها تتزعم هذه الثورة، وتأمر بحرق كتب المذاهب الأربعة، لترد فقه المشرق على المشرق، وتابع ابن مضاء ليرد به نحو المشرق على المشرق. (10)

ولقد كانت غاية ابن مضاء في كتابه واضحة بيّنة، فقد رأى مازرى بالنحو من التفلسف على طريقة المتكلمين، فذهبت غايته وصار أداة للجدل والمراء، يشرعها النحاة في وجوه بعضهم في مجالس المناظرة، ولقد كشف عن هذه الغاية التي تحدوه في أول كتابه إذ قال:" قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ماأجمعوا على الخطأ فيه"(11). فعرض رأيه بجرأة غير مسبوقة، في شجاعة الواثق من علمه، المعتقد لمذهبه، لم يُبال بتأخر عصره ولا بنأي مصره، عن منشأ النحو وموطنه، وخاض في تلك المبادئ التي كانت مثار الخلاف بين فقهاء الظاهرية وأصحاب المذاهب الأخرى، وهي القياس والتعليل والتأويل، ولكن بأدوات نحوية ووفق منهج لغوي سليم في أكثر الأحيان.

وقد ساعدت الظروف السياسية والفكرية التي أحاطت بابن مضاء أن يمضي قُدما في هذه الثورة العارمة، فدعا إلى أفكاره وآرائه ودافع عنها بحزم وثقة وجرأة فكان بحق أنسب من حمل لواء التغيير في النظر في إرث المتقدمين، داحضا ما شاع من قولهم: ما ترك الأول لآخر، بل إنه قد سطر منحى جديدا في دراسة النحو قد استلهم منه المتأخرون دعاواهم الكثيرة إلى تيسير النحو وتخليصه مما التصق به من أعلاق الفلسفة والمنطق.

المطلب الرابع: أسباب فشل هذه الدعوة

إن الحديث عن أسباب فشل هذه الدعوة يقودنا إلى طرح عدة تساؤلات منها: لماذا لم تنجح دعوة ابن مضاء القرطبي وغيره من العلماء إلى ترك التعليل وتسهيل النحو؟ ولماذا بقيت هذه الدعوة صرخة في واد؟

إنّ الإجابة عن هذا السؤال تتلخص في النقاط الآتية:

1- **إن دعوة علماء الأندلس إلى ترك التعليل كانت دعوة عملية عند بعضهم و نظرية عند بعضهم الآخر:** فابن مضاء والزبيدي(12) وغيرهما، كانت دعوتهم عملية قولا وتطبيقا، حيث جانبا التعليل والعلل الفلسفية والمنطقية، وكانت دعوة نظرية فقط عند آخرين مثل دعوة السهيلي، وابن الطراوة اللذين دعوا بصراحة إلى ترك التعليل ومع ذلك فقد أخذا به، ومع ذلك فهذا لا ينقص من دور علماء الأندلس في تخليص النحو العربي من بعض علله فالدعوة النظرية قد تؤتى أكلها بشكل واضح و بين حتى ولو لم يفعل بها صاحبها، فكم من سامع هو أوعى ممن بلغه و نصحه.

2- **تقديس النحو المشرقي القديم وعدم المقدرة على تجديده أو تغييره:** لقد وجد ابن مضاء وغيره ممن نادوا بالتجديد في النحو العربي أمامهم كما هائلا من الآراء النحوية المشرقية القديمة والمقدسة في نظر الأندلسيين، لذلك فتغييرها ربما يكون صعبا، بل حتى الثورة عليها قد يخالطه الكفر والشرك والردة، لأن واضعيها كانوا من كبار النحاة، أمثال سيبويه الذي عد الأندلسيون كتابه " قرآنا " وابن جني، والمبرد وغيرهم من فحول النحو العربي، الذين لا يجرؤ أحد التعرض لهم، أو النيل من آرائهم أو انتقاصها، فهم من أرسى قواعد النحو و سنوا سننه، وأوجبوا أحكامه و فرائضه.

3- **عدم فهم المقصود من تلك الدعوات وخاصة دعوة ابن مضاء:** لميكن بعض العلماء يعي هذه الدعوة بشكل سليم، أو حتى يدرك المغزى منها، ما أوجد تناقضا وتعارضا بين العلماء في بلاد الأندلس، وبخاصة أن ابن مضاء لم يضع للنحو بديلا عن الذي طالب بهدمه وتخليص النحو منه، فهذا ابن خروف لم يفهم دعوة ابن مضاء حين ثار على العامل، وظنه يريد هدم النحو العربي كما هدم الفقه

من قبل فألف كتابا يرد عليه حين أعلن ثورته، وإن كان ابن خروف قد وافق ابن مضاء في بعض آرائه.

4- **شخصية ابن مضاء نفسه:** كانت شخصية ابن مضاء المتعصبة للفكر الظاهري وغير الراضية عن وجود أي مذهب غير الظاهري في الأندلس من الأسباب التي تقف وراء فشل الدعوة وعدم ذيوعها وانتشارها، فابن مضاء كان قاضيا في دولة الموحدين، وبالتالي فهو من أصدر الأوامر بالأخذ بالظاهر وترك غيره، مما أوجد لدى الناس شكا فيه وفي دعوته، لأنه يريد فرضها بالقوة، وليس بالحجة والمنطق.

5- **انتهاء الفكر الظاهري في الأندلس وموت ابن مضاء:** كان المذهب الظاهري مذهب ثورة ورفض لكل قديم في النحو والفقه، فهو قد مس بعض المقدسات لدى الناس، لذلك فقد تعرض لنقمة الناس والدولة بعد زوال دولة الموحدين المدافعة عنه وناشرته في بلاد الأندلس، فأحرقت كتب ابن حزم إمام هذا المذهب، وتعرض أنصاره للمضايقات، وضاعت كتب رجاله وأئمته، وبخاصة كتب ابن مضاء، وذلك بعد موته قبل أن يكمل مشواره الثوري فهو قد وضع ثلاثة مصنفات لم يصل منها غير واحد هو " الرد على النحاة ".

6- **خروج المسلمين من الأندلس وضياع كتبهم هناك:** خرج المسلمون من بلاد الأندلس تاركين وراءهم أجمل البقاع، وأفضل البلاد، خرجوا منهزمين على يد الصليب الكافر، فاستولى الفرنجة على كل ممتلكاتهم وأقاموا لهم ما عرف بالتاريخ بـ " محاكم التفتيش "، وقد دمر الفرنجة كل عربي مسلم، كانت الكتب والمخطوطات العربية من أهم الأشياء التي عبثت بها أيديهم وخربوها وأحرقوها، فضاعت كتب ابن مضاء وغيره، ويرى الباحث محمد عيد أن ضياع كتب ابن مضاء وغيره من علماء المذهب الظاهري يعود إلى استيلاء الروم على المرية في عهد الموحدين، حيث أشاعوا الخراب والدمار، ودمروا المخطوطات العربية التي وجدوها. (13)

المبحث الثاني: تيسير النحو لدى ابن مضاء

المطلب الأول: إلغاء نظرية العامل

تعد نظرية العامل (14) الأساس الذي أقام عليه النحاة بنيانهم النحوي أصوله وسننه، وهي أيضا الأساس الأول الذي دعا ابن مضاء إلى إلغائه، وقد هاجمها هجوما هدف منه إلى إلغائها وهدمها، إيمانا منه بأنها لا تفيد النحوي شيئا، يقول: "وقصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا

يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمرا) أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه (ضرب).. وهذا بيّن الفساد"(15).

وردّ ابن مضاء على من زعم أن نظرية العامل غرضها تيسير النحو وتسهيل تعلّمه بأنها لا تيسر ولا تسهل شيئا سوى حط كلام العرب عن رتبة البلاغة وادعاء النقصان فيما هو كامل.

ويؤيّد شوقي ضيف رؤية ابن مضاء هذه، ويعلق على ما سبق قائلا: "أليست فكرة العامل تجعلنا نفكر في محذوفات ومضمرات لم يقصد إليها العرب حين نطقوا بكلامهم موجزا، ولو أنهم فكروا فيها لنطقوا بها، ولخرج كلامهم من باب الإيجاز إلى باب الإطناب، وانفكت عنه مسحة الاقتصاد البليغ في التعبير"(16).

كما قسّم ابن مضاء العوامل المحذوفة إلى ثلاثة أقسام، ليدّل بها على فساد نظرية العامل وهي: قسم حذف لعلم المخاطب به، كقوله تعالى (وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا) يعني أنزل خيرا. وقسم حذف والكلام لا يفتقر إليه، مثل (أزيدا ضربته؟)، فإن النحاة يقدرون عاملا محذوفا عمل النصب في (زيدا) وهو عامل يفسره الفعل المذكور على نحو ما هو معروف في باب الاشتغال، ويحمل ابن مضاء على هذا التأويل الذي لا يمكن أن يكون المتكلم قد قصد إليه، ويرى أن الذي دعا النحاة إلى ذلك هو قاعدتهم التي وضعوها في باب العامل، وهي أن كل منصوب لابد له من ناصب. أما القسم الثالث فهو أكثر عنتا من القسم الثاني، إذ نرى النحاة يقدرون عوامل محذوفة في عبارات؛ لو أنها أظهرت لتغير مدلول الكلام؛ كتقديرهم في باب النداء أن المنادى في مثل (يا عبد الله) مفعول به لفعل محذوف تقديره (أدعو)، ولو قال المتكلم (أدعو عبد الله) لتغير مدلول الكلام، وأصبح خبرا بعد أن كان إنشاء. (17)

المطلب الثاني: إلغاء العلل الثواني والثوالث

حصر النحاة العلل في نوعين هما: نوع يعرف به كلام العرب وهي التي أطلقوا عليها "العلل التعليمية"، ونوع آخر لا يعرف به كلام العرب وهي التي أطلقوا عليها أحيانا "العلل القياسية".

أما التعليل - في رأي ابن مضاء - فينقسم إلى نوعين هما: النوع الأول أسماه (العلل الأوّل)، والنوع الثاني أطلق عليه (العلل الثواني والثوالث) وهذا هو الأساس الثاني الذي دعا إلى إلغائه (18)، ليريح الناس منه، يقول ابن مضاء: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لِمَ رُفع؟ فيقال لأنه فاعل، فيقول: ولِمَ رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال: كذا نطقت به العرب ... ولو أجبت السائل بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول، فلم

يقنعه، وقال: فلِمَ لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأن الفاعل قليل، فلا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأعطي الأثقل الذي هو الرفع للفاعل، وأعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول، ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون، فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذ صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم"(19).

ويمكن تلخيص رأي ابن مضاء في التعليل، بمايلي :

أوّلا: العلل الأوّل المقبولة عنده هي التي بمعرفتها تحصل المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك بالنظر، فهي لخدمة النص اللغوي لمعرفة صحة نظمه وطريقة نطقه، فنطق العرب واستقراء كلامهم هما أساس العلل النحوية المقبولة، كما أن النصوص الدينية أساس الأحكام الفقهية التي لا تحتاج إلى استنباط شيئ ورائها.

ثانيا: العلل الثواني والثوالث يجب أن تسقط من النحو لأمرين: (20)

الأوّل: لا حاجة لكلام العرب إليها، فإذا قال قائل: لم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له كذا نطقت به العرب، ثبث ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر.

الثاني: هذه الأمور ترد لأمور لا شأن لها باللغة، فهي إما تقطع تطلع السائل بعد العلة الأولى – أو لسد ضرورة ذهنية مفتعلة – أو سفسطة لا قيمة لها إطلاقا.

فأساس رأيه في التعليل باختصار هو أنّ ما يُفسر النطق مقبول، وما لا علاقة له بالنطق مرفوض.

المطلب الثالث: إلغاء القياس

يُعرف القياس(21) النحوي بأنه الأحكام النحوية التي تصدق على النصوص اللغوية الواردة بطريقة واحدة أخذت منها القاعدة، ثم تعمم تلك القاعدة على النصوص التي لم ترد. وهناك نوع آخر من القياس يتردد أيضا في كتب النحو، وهو قياس أحكام على أحكام لنوع من المشابهة، فهذا الحكم كذا لأنه مشابه أو قياس على كذا، وهذا القياس يطلق عليه "القياس العقلي"، لأن للعقل فيه دورا في عقد المشابهة وإقامة الصلة بين الأحكام.

ولقد أضاف ابن مضاء إلى ما سبق طلب إلغاء القياس، وقد وقف عند أمثلة له ليبين فساده، وبدأ بتعليلهم لإعراب الفعل المضارع؛ فإنهم يذهبون إلى أنه أعرب لقياسه على الاسم، فالأصل في الاسم الإعراب، والفعل فرع، وهي فرعية يأخذها الفعل لعلتين: الأولى أنه يكون شائعا فيتخصص مثل الأسماء؛ فإن كلمة (رجل) تصلح لجميع الرجال، فإذا قلت (الرجل) اختص الاسم بعد أن كان

شائعا، وهذا نفسه نراه في الفعل المضارع، فإن كلمة (يذهب) تصلح للحال والاستقبال، فإذا قلنا (سوف يذهب) اختص الفعل بالمستقبل بعد أن كان شائعا. والعلة الثانية هي لام الابتداء، إذ تدخل على المضارع كما تدخل على الاسم، فتقول: (إن زيدا ليقوم) كما تقول (إن زيدا لقائم)، وهاتان العلتان تتيحان للمضارع أن يأخذ حكم الاسم في الإعراب. (22)

وهذا كله مردود من وجهة نظر ابن مضاء؛ إذ يرى فيه إغراقا في التفسير وبعدا في التقدير، فلمَ يكون الإعراب أصلا في الاسم وفرعا في المضارع؟! إن المعقول أن يكون أصلا فيهما جميعا؛ لأن كلا منهما له أحوال متعددة مختلفة لا تعرف إلا بالإعراب؛ فلا داعي لأن نجعل الإعراب أصلا في الأسماء وفرعا في الأفعال، وإن خيرا من ذلك كله أن نقول: إن الفعل المضارع يعرب إذا لم يتصل بنون النسوة ولا بنون التوكيد، ومعنى ذلك أننا نصف أحوال الأشياء في نفسها، ولا نلجأ إلى تعليل هذه الأحوال ولا إلى فرض قياس بينها وبين غيرها؛ لأن ذلك يوقعنا في مشاكل نقيمها ولا داعي لها.

ويُعلّق شوقي ضيف على ذلك معلنا تأييده لابن مضاء قائلا: "والحق أن الإنسان لا يقرأ الصحف الأولى من شرح السيرافي على كتاب سيبويه حتى يشك في قيمة كل ما وضعه النحاة من علل وأقيسة في نحوهم، وقد يدخله القياس.. ويدخل الإنسان في أثناء ذلك في فيضان من الفروض والأوهام، وأكبر الظن أن هذا ما جعل ابن مضاء يحس إحساسا عميقا بوجوب نفي العلل والأقيسة من النحو، ورفضها(23).

أما القياس العقلي فقد واجهه بصراحة، مبينا أن النحاة لم يتحروا الدقة في هذا النوع من القياس، وذلك لأنهم يحملون الأشياء على الأشياء دون أن تكون هناك صلة كاملة بين الأمرين، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يدّعون أنهم في ذلك تابعون للعرب وأن العرب قد أرادت ذلك. ويعتمد ابن مضاء في رفضه لهذا النوع من القياس على أساسين هما: (24)

أحدهما: عقلي يكمن في أن المشابهة غير كاملة بين المقيس والمقيس عليه.

والآخر: لغوي، وهو إنكار أن العرب أرادت ذلك، أو بعبارة أخرى إنكار أن يكون هذا معا له صلة بنطق العرب واستعمالاتهم.

المطلب الرابع: إلغاء التمارين غير العملية

لقد رفض ابن مضاء قياس التمارين غير العملية سواء أكان ذلك في الجمل أو المفردات، وأساس هذا الرفض أن العلاقة في هذا القياس علاقة مختلفة، لأنها بعيدة أو مظنونة، وأن كلام العرب وصحته وفصاحته لا يتفق مع هذه التمارين.

ولهذا قرر ابن مضاء إلغاءه ليريح الناس منه، ويسهل عليهم استيعاب قواعد اللغة العربية وفهمها، ويُؤيّده في ذلك شوقي ضيف قائلا : "وإذا كان من الواجب أن نلغي العلل والأقيسة من النحو حتى نخلصه من كل ما يعوق مسيره وانطلاقه، فكذلك يجب أن نلغي منه كل المسائل التي لا تفسر صيغا نطق بها العرب، وعلى رأس هذه المسائل مسألة التمارين غير العملية". ثم ساق المثال الذي أورده ابن مضاء لهذه المسائل، وهو قول النحاة: ابن من البيع على مثال (فُعْل)، فيقول قائل: (بوع) أصله (بُيِع) فيبدل من الياء واوا لانضمام ما قبلها؛ لأن النطق بها ثقيل، كما قالت العرب: موقن وموسر، ومن الممكن أن يقول شخص آخر: (بيع) محتجا بأن الياء سكنت وضم ما قبلها فقلبت الضمة كسرة قياسا على (بيض وعين) في (بيضاء وعيناء).

ويقف ابن مضاء فيورد حجة كل من القولين، ويبين أن هذه التمارين شغلت النحاة والنحو بوجوه علل لا حاجة لنا بها سوى التمرين فيما لا فائدة فيه، وأي فائدة نفيدها من صيغة (بوع أو بيع) التي لم تأت بها العرب.(25)

والأساس الصحيح لرأيه، ماذكره عن اللغة وصحتها وفصاحتها، فاستقراء اللغة هو الوسيلة الصحيحة التي ترفض على أساسها هذه التمارين، ولا يؤذن لها بالتداول بين المتكلمين أو الدارسين، لأن الجمل في التمارين غير صالحة في اللغة، إذ لم تستعمل هي ولا نماذج مماثلة لها، والألفاظ إنما تستعمل لوجود نصها في اللغة أو نماذجها العامة في الصياغة، أما ما لا معنى له على الإطلاق فلا يمكن وصفه بأنه اللغة، وإنما يمكن وصفه بأنه صناعة نحوية، بل صناعة غير مفيدة ومن حقها الرفض. (26)

ويضيف شوقي ضيف أن النحاة أفسدوا النحو بكثرة ما وضعوا فيه من فروع وعلل وأصول وأقيسة ومسائل غير عملية، ومن أجل هذا كله نثني على هذا الصوت الأندلسي الذي انبعث في القرن السادس الهجري يهتف: نحّوا الأقيسة والعلل والتمارين غير العملية عن النحو، فإن فيها فسادا واضطرابا كثيرا، نحّوا العامل عن النحو، فقد أتعب النحو والنحاة تعبا لم نفد منه إلا كثرة التأويل في صياغاتها وعباراتها وتقدير عوامل محذوفة ومعمولات مضمرة. (27)

وفي الأخير، وعلى الرغم من الهزة الكبيرة التي أحدثها ابن مضاء القرطبي من خلال كتابه "الرد على النحاة " في منهج النحو العربي وأدواته إلاّ أن أفكاره لم تلق الاهتمام والالتفات - إلا لماما - من النحات القدامى، وربما كان تجاهلهم لها في نظرهم هو ردهم عليها، فلم يُعر صنيعه أدنى صورة من

صور التعليق أو المواجهة غير ما كانوا يبدونه من الامتعاض من هذا الاجتراء على أكابر النحاة والخروج على أصولهم ومنهجهم، وقد كانت جرأة ابن مضاء معهودة معروفة بين نحاة عصره.

أمّا المحدثون فقد تلقوا صنيع ابن مضاء بكثير من الحماسة والإعجاب وخصوصا أولئك الذين حملوا لواء تجديد منهج الدرس النحوي في هذه العصور المتأخرة، فقد رأوا فيه أول من نادى بأن لا قداسة لرأي بشر، وأن كلام النحاة يأخذ منه ويرد، فكان أول هؤلاء المعجبين، الباحث شوقي ضيف الذي كان له الفضل في إخراج آراء ابن مضاء إلى الناس وتعريفهم بها، حين قام بتحقيق كتابه "الرد على النحاة"، وقد وجدت جميع محاولات التجديد والتيسير التي خاضها لغويون معاصرون في آراء ابن مضاء في العامل و العلة والتمارين غير العملية، وجدت فيها حجر الأساس لهذه النظرية النحوية القديمة، وإقامة أسس نظرية جديدة مستحدثة، تكون خلوا من تلكم التعقيدات.

إذن فابن مضاء، كان يمثل الذروة في التمايز بين نحو المشرق والمغرب، وبهذا شّد نظر الدارسين إلى أن ثمة اتجاها نحويا يمكن أن يكون قطبا من أقطاب النحو التي كانت مدار البحث و الاستقصاء في البصرة و الكوفة وبغداد، هنالك في الجهة الأخرى جهة المغرب والأندلس.

الهوامش:

1. هذا اللفظ قديم، يطلقه علماء الغة والنحو اصطلاحا على الخطأ في اللغة، أما المدلول الأصلي للقظ: لَحَنَ، بفتح الحاء هو مال، أي الميل والتحول عن الهيئة المألوفة، وهذا لا يعني أن الحالة المألوفة هي الصواب، وأن الميل عنها يؤدي إلى الانحراف والخطأ، كما لا يعني أن المقصود هو التحول إلى الصواب الحق.وهذا ماذكره الباحث "يوهان فك" في كتابه "العربية: دراسات في اللغة واللهجات ولاأساليب"،ص ص243-244.

2. تم التطرق إليه في المطلب الرابع من هذا المبحث، وتم التطرق لأهم نظرياته في التيسير في المبحث الثاني.

3. ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص ص17-18. (مقدمة المحقق).

4. محمد عيد، أصول النحو العربي: في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، 1989م، ص51، بتصرف.

5. سورة آل عمران، الآية 07.

6. ابن مضاء، المرجع السابق، ص72.

7. محمد عيد، المرجع السابق، ص37.

8. ألّف ابن مضاء أيضا كتابين آخرين لكنهما ضاعا، هما: "المشرق في النحو" و "تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان."

9. ضيف، شوقي (1328هـ - 1910م). أحمد شوقي عبدالسلام ضيف، علم من أعلام الدراسات العربية في العالم العربيّ المعاصر، تخرّج في كلية الآداب جامعة القاهرة وحصل منها على درجتي الماجستير والدكتوراه.

10. ابن مضاء، المرجع السابق، ص ص16-17. (مقدمة المحقق)

11. نفس المرجع، ص76.

12. الزُّبَيْدِيّ، أبو بكر(ت 379هـ، 989م). محمد بن الحسن بن عبدالله بن بشر، أبو بكر الزبيدي الإشبيلي الأندلسي النحوي واللغوي . وقد حذق لزُّبَيْدِيّ علوم اللغة والنحو والأدب والأخبار وكان من أئمة اللّغة العربية وكان شاعرًا كثير الشعر. له مصنفات كثيرة منها: طبقات النحويين واللُّغويين نهج فيه نهجًا فريدًا وأقامه على الطبقات والمدارس.

13. محمد عيد، المرجع السابق، ص45.

14. إن نظرية العامل ـ فضلا عن أنها تسهم في تعقيد النحو ـ تؤدي إلى إفساد الأساليب البيانية الناصعة، وإن خطرها تجاوز المسائل النحوية إلى التحكم الضار في فنون القول الأدبي الرائع. وإن حرص النحاة وتمسكهم بالعامل إنما هو آت بفضل ما تقرر في العقائد الدينية ومجادلات علم الكلام من أن لكل حادث محدثا، ولكل موجود موجدا، ولا يصح في الذهن مخلوق بغير خالق ولا مصنوع بغير صانع. وهذا ماذكره عباس حسن في كتابه " اللغة والنحو بين القديم والحديث"، ص196.

15. ابن مضاء ،المرجع السابق، ص76 .

16. نفس المرجع، ص26.

17. نفسه، ص26.

18. كما هاجمها بشدة من قبله ابن حزم الظاهري (ت 456) ؛ إذ يقول: "وأما علم النحو فإلى مقدمات محفوظة عن العرب الذين تزيد معرفة تفهمهم للمعاني بلغتهم، وأما العلل فيه ففاسدة" وهذ ما ذكره محمد إبراهيم البنا في تحقيقه لكتاب" الرد على النحاة" لابن مضاء، ص9.

19. ابن مضاء ،المرجع السابق، ص36.

20. محمد عيد، المرجع السابق، ص135.

21. القياس طريق يسهل به القيام على اللغة، ووسيلة تمكن الأنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل، أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها إلى الى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها. وهذا ماذكره محمد الخضر حسين في كتابه "دراسات في العربية وتاريخها"، ص25.

22. ابن مضاء، المرجع السابق، ص38.

23. نفس المرجع، ص ص 41-43.

24. محمد عيد، المرجع السابق، ص85.

25. ابن مضاء، المرجع السابق، ص ص43-46.

26. محمد عيد، المرجع السابق، ص109.

27. ابن مضاء، المرجع السابق، ص44.